اثر الحوكمة في النمو في ظل اقتصاد المعرفة
دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة

د. محمد نايف محمود
مدرس/قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

مستخلص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالحوكمة الاقتصادية واهم متغيراتها (التصويت والمسؤولية والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة والنوعية التنظيمية والقاعدة القانونية والسيطرة على الفساد) ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي في العراق والدول المجاورة وذلك في ظل تطور الاقتصادات نحو الاقتصاد المعرفي كون الحوكمة والنظام المؤسسي احد أعمدة اقتصاد المعرفة.

توصلت الدراسة إن الدول التي حققت نتائج متقدمة في مجال الحوكمة وإدارة الحكم الرشيد قد حققت مستويات مرتفعة في مؤشر اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي.

مقدمة

أصبحت الحوكمة بمختلف إبعادها شرطاً رئيساً لتحقيق النمو والتنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة وذلك من خلال إيجاد الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية اللازمة للقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة.

إن الحوكمة تعمل على تطبيق مفاهيم الشفافية والنزاهة والمصداقية، وعلى وجود مؤسسات عامة فاعلة وكفوءة تستجيب لاحتياجات السكان وتعزيز العدالة الاجتماعية، كما أصبحت الحوكمة من المفاهيم الشائعة في الكتابات الحديثة حول التنمية، إذ أسهمت التحولات التي شهدها العالم في تبني هذا المفهوم من قبل العديد من الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات

غير الحكومية. وأصدرت الأمم المتحدة والبنك الدولي العديد من التقارير والبيانات السنوية حول الحوكمة لمعظم دول العالم.

يعد البحث محاولة لدراسة متغير الحوكمة وأثره في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة وذلك من خلال عينة من الدول (العراق والسعودية والأردن وسوريا، تركيا وإيران والكويت).وذلك للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٨.

أهمية البحث

تتحدد أهمية البحث من خلال أهمية الحوكمة و دورها في تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لتحقيق معدلات النمو المرتفعة، وكذلك فان الحوكمة هي احد الركائز المهمة والبيئة الفوقية للتطور نحو الاقتصاد المعرفي.

مشكلة البحث

إن الدول في سعيها نحو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، قد أهملت العديد من المتغيرات المهمة والتي تسهم في إدارة الاقتصاد بشكل صحيح ومن ثم تحقيق النمو ومن هذه المتغيرات الحوكمة (إدارة الحكم الرشيد) والتي يجب تضمينها في صلب السياسات الاقتصادية المحفزة للنمو.

هدف البحث

إن الهدف الأساس للبحث يتمثل بالنقطتين الآتيتين:-

١. التعريف بالحوكمة وتطورها في الفكر الاقتصادي.
٢. دراسة اثر الحوكمة في النمو الاقتصادي واقتصاد المعرفة.

فرضية البحث

يفترض البحث إن الحوكمة الاقتصادية الجيدة تؤدي إلى نمو اقتصادي، ومن ثم يؤدي إلى تطور الاقتصاد في جميع المجالات الاقتصادية وخاصة اقتصاد المعرفة.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج النظري من خلال دراسة الحوكمة في الفكر الاقتصادي وتطوره في المدارس الفكرية، ومن ثم اعتماد الجانب التطبيقي من خلال عينة مكونة من سبعة دول هي العراق والدول المجاورة له، ولمدة زمنية من ١٩٩٦ – ٢٠٠٨.

مفهوم الحوكمة

هناك العديد من التعريفات للحوكمة يمكن الإشارة إلى أهمها وكالاتي:

- الحوكمة يمكن أن تُعرف على أنها الطريقة أو الأسلوب الذي تُطبق أو توظف فيها الدول قوتها في التعامل عبر البيئة المؤسساتية Institutional Environment، إذ إن المؤسسات هي المحددات الأساسية في الأداء العالي طويل الأجل لأي اقتصاد، وان نوعية الحوكمة جدا مهمة في النمو الاقتصادي خاصة في المدى الطويل[١].
- قاموس أكسفورد يصف الحوكمة بأنه فعل Act أو وظيفة الحكم function of governing، والحوكمة يمكن أن يعرف في جزء منه تنظيم الأحداث أو الأعمال في الشركة[٢].
- إن الحوكمة تتكون من مبادئ principles وقواعد Rules والتي تحدد كيف يمكن أن تتصرف المنظمة، وان الكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية Steering وتعني يدير أو يقود أو يوجه والحوكمة تعطي (المنظمة) أو (المدينة) أو (الدولة) بنية أساسية لضمان تطبيق القواعد بين الجميع

بشكل جيد، وان هذه القواعد والقوانين تحفظ للجميع السير في الاتجاه الصحيح وبدونها سوف تنزلق Slide إلى الفوضى Chaos[٣]:-

- الحوكمة الاقتصادية هو تنظيم مجموعة الأنشطة التي لها علاقة بالاقتصاد وخاصة الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الاستثمار، لذلك الحوكمة الاقتصادية تشير إلى السياسات والمؤسسات والنظام الإداري ويتضمن كل الأشكال والتنظيمات والنشاطات والتي تُكون الاقتصاد، مثل المنظمات الحكومية والمشاريع الخاصة والقطاع الأسري والمؤسسات المالية والتنظيمات العمالية[٤].

الإطار النظري Theoretical Framework

من المهم معرفة إن مفهوم الحوكمة أُشتق من نظريات التقليدين المحدثين Neo-classical والكينزيين المحدثين Neo-Keynesian وذلك عند مناقشة كيف يمكن أن يؤدي الاقتصاد وظائفه.

وقد افترض المتشددين من التقليدين المحدثين إن الأسواق سوف تتوازن، وان قيادة الاقتصاد يكون من خلال سيادة المنافسة التامة، ووفق هذا الأنموذج فان الوظيفة الأساسية للدولة هو ضمان قانون المنافسة، إذ إن الدولة ليس لديها نشاطات اقتصادية مباشرة.

أما الكينزيين المحدثين فأنهم يؤمنون بالإدارة الحكومية للاقتصاد، بسبب إن عدم الاستقرار ملازم inherent لنظام السوق. وفي فكر هذه المدرسة فان الإدارة الحكومية للاقتصاد حاسم crucial لتجنب الأزمات الاقتصادية، لذلك هذه المدرسة ترى أن الحكومة يجب أن تتدخل intervene في الاقتصاد لتعجيل النمو والتنمية.

إن التقليديين المحدثين والنقديين Monetarists والتقليديين الجدد new-classical يوافقون على التدخل الحكومي في الاقتصاد في الأجل القصير

أما في الأجل الطويل فان جميع الوسطاء الاقتصاديين economic agents هم عقلانيين rational والاقتصاد سوف يعمل عند المعدل الطبيعي natural rate حيث التوظف التام والإنتاج التام، وان التدخل الحكومي سوف يكون له معنى في الأجل القصير، أما إدارة الاقتصاد من قبل الحكومة في الأجل الطويل سوف ينتج عنه تشويه للاقتصاد distortion، اذ إن قوى العرض والطلب في الأجل الطويل هي التي سوف تسمح بعمل وإدارة الاقتصاد.

أما المدرسة الكينزية (الكينزيين المحدثين، وما بعد الكينزية Post-Keynesian والكينزيين الجدد) يفضلون الإدارة الحكومية المستمرة للاقتصاد Government continuous Management مفهوما conceptualization وصيغة formularization وأداة implementation والتي تكون ملائمة للسياسة الاقتصادية.

وأكدت المدرسة الكينزية إن نظام السوق يسمح لنفسه بالعمل وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار والأزمات، لذلك يجب على الحكومة أن تدير الاقتصاد لضمان الاستقرار ومن ثم ازدهار السوق market thrive، لذلك مع إطار المنافسة فان إدارة الاقتصاد من قبل الحكومة يصبح جوهري لضمان النمو والتنمية(٥).

وفي تقرير للبنك الدولي بعنوان (الحوكمة الجيدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) أشار إلى إن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية يعيقها ضعف إدارة الحكم العامة التي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم، إذ يقرر إن جذور ضعف النمو تكمن في فجوة إدارة الحكم. حيث إن إدارة الحكم الرديئة تحد بدورها من ضعف إدارة الحكم العامة والتي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم، وان إدارة الحكم الرديئة تحد بدورها من وجود مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار والإنتاج وتدني نوعية الخدمات والسلع العامة(٦).

فشل الحكومة وفشل السوق

إن الدور الملائم للحكومة والسوق في آليات الحوكمة الاقتصادية هو في صلب الموضوع، إذ إن فشل السوق يحدث عندما تعمل آليات ومتغيرات السوق بمفردها وهذا يجعلها غير قادرة على تحقيق التوزيع الكفء للموارد.

إن احد مصادر فشل السوق هو مغادرة شروط المنافسة الكفء، مثل وجود قوة الاحتكار في الإنتاج والتي تسمح للشركات بزيادة الأسعار ومن ثم زيادة الأرباح.

والمصدر الثاني لفشل السوق هو عدم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي مثل المستويات العالية للبطالة والركود والتضخم. ومن الأمثلة على فشل السوق هو الآثار الخارجية للقطاع الصناعي والتي يكون الأفراد ليسوا جزءا منها ولكنهم يتحملون آثارها مثل التلوث الذي يأتي من الصناعة.

أما فشل الحكومة فيشير إلى إن نشاط الحكومة يُعوِق Impede التوزيع الكفء للموارد، وان وجود فشل الحكومة يتضمن الحاجة في الاعتماد على السوق. واحد مصادر فشل الحكومة هو متخذي القرارات الاقتصادية Economic Decisions making ويتطلب ذلك معلومات حقيقية وقدرة من المؤسسات الحكومية لتجميع المعلومات وتوفيرها عند الطلب.

الخصائص الرئيسة Main features للاتجاهات الحديثة للتكييف الاقتصادي

توجهت معظم دول العالم في سعيها لإعادة تكييف اقتصاداتها إلى مجموعة من الإجراءات تميزت بالاتي[٧].

١. زيادة استخدام آلية السوق Market Mechanism كمؤسسات حوكمة رئيسة، وهذا انعكس في ستراتيجيات الخصخصة strategies of privatization والسوق وإعادة التنظيم.
٢. خصخصة نشاط القطاع العام الرسمي والتوسع في استخدام أدوات السوق.
٣. تقييد أكثر للتدخل الحكومي ويتضمن ذلك إعادة تكييف النشاط التنظيمي وسيطرة الدولة، وتركيز الدولة على تقديم البيئة المناسبة Enabling Environment لتنمية القطاع الخاص.
٤. تقليص الإنفاق الحكومي العام ومستويات الضريبة، والتوجه نحو الاقتصاد اللامركزي Decentralization لتقليل مستوى التدخل الحكومي.

دور الدولة بوصفها مؤسسة حوكمة

هناك مجموعة من الأدوار التي يجب أن تقوم بها الدولة كونها من أهم مؤسسات الحوكمة وهي[٨]:-

١. يجب على الدولة أن تقدم البيئة الملائمة للشركات من الناحية القانونية والتنظيمية خاصة حماية حقوق الملكية الفكرية properties right Intellectual وتنفيذ العقود enforcement of contracts.
٢. الدولة يجب أن تُهيأ بيئة تمكن من تحقيق تنمية للقطاع الخاص وخاصة ما يتعلق بالبنى التحتية المادية Physics والبشرية Human.
٣. على الدولة أن توفر الأطر والتنظيمات الاقتصادية المناسبة لضمان المنافسة التامة وإلغاء القيود التي تحول دون ذلك.
٤. تضمن الدولة تقديم السلع العامة والتي يمتنع القطاع الخاص على تقديمها.
٥. تدير الدولة نظام حزمة الحماية الاجتماعية.

٦. الدولة يجب أن تصحح السوق طبقا للأهداف الاجتماعية (سياسة إعادة التوزيع).

ويمكن لقدرات الحوكمة والتنفيذ المؤسسي المتوافرة على الصعيد الوطني والتي تعد نواتج إنمائية وغايات مرغوبة فيها في حد ذاتها أن تسهم في إحراز التقدم، ويستلزم تحقيق الأهداف توافر النزاهة والمساءلة والشفافية التي تعد عناصر مهمة لإدارة الموارد واسترداد الأصول ومكافحة التجاوزات والفساد والجريمة المنظمة التي تؤثر تأثيرا ضارا في الفقراء.

وينبغي السعي لبلوغ أهداف إقامة الحكم الرشيد جنبا إلى جنب مع التنمية وخاصة في مجال قصور الموارد المالية والقدرات الإدارية وينبغي التركيز على إجراء إصلاحات عملية تطويرية للحوكمة للتصدي للاختناقات التي تعرقل التعجيل بالتنمية[٩].

إن انعدام الحوكمة الدولية للشركات والرشوة وغسيل الأموال وتحويلها والأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة إلى الخارج، تقوض الاستقرار السياسي والاقتصادي وامن المجتمعات والعدالة الاجتماعية وتعيق جهود البلدان النامية لتحقيق تنمية مستدامة[١٠].

العناصر والعمليات المهمة للحوكمة[١١]

١. السياسات: وتتضمن مجموعة من الأهداف والرغبات التي تريد الحكومة تحقيقها.
٢. التشريعات: وهي القواعد والقوانين التي تعطي اثر للسياسات.
٣. المؤسسات: وتشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي تكون حوافز للمجتمع.

٤. التنظيمات: وتمثل التنظيمات الحكومية غير الحكومية والتي تكون أداة وقوة للسياسات والقواعد.
٥. بناء الطاقات:إن بناء وتعزيز الطاقات يؤدي إلى زيادة الكفاءة والتأثير.
٦. التنبؤ: يؤدي إلى الاستكشاف والإجابة عن الأفعال التي تحدث.
٧. الشفافية: وهي التدفق الحر مع الكلفة المنخفضة للمعلومات والتي يمكن فهمها وتوثيقها بالوقت المناسب.
٨. المشاركة: وهو إن كل مواطن يملك التصويت في عملية اتخاذ القرارات المهمة في المجتمع. والشكل (١) يوضح أهم عناصر الحوكمة حيث يمثل الاقتصاد والقانون والتحضر القواعد الأساسية للحوكمة.

شكل (١)
عناصر الحوكمة
Elements of Governance

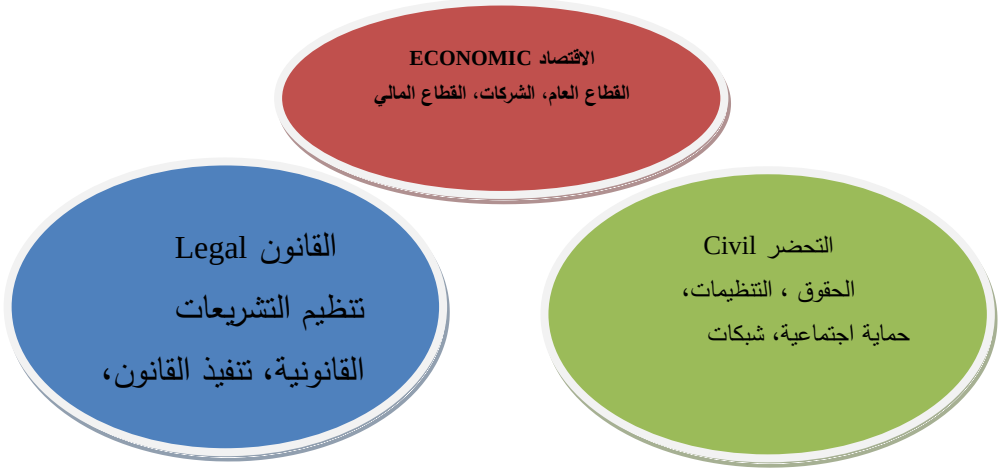

المصدر: USAid,٢٠٠٣،٩

المؤسسات Institutions

إن المؤسسات هي نقطة الارتكاز والنقطة المركزية في طريق الدولة إلى الحوكمة، وان مؤسسات الحوكمة في الدولة هي قواعد رسمية formal وغير رسمية Informal في المجتمع، اذ إن القواعد الرسمية هي مجموعة القوانين والتنظيمات. والقواعد غير الرسمية تأتي من القواعد غير الرسمية من التاريخ الثقافي Culture History والخبرات Experiences لكل المجتمع وينعكس في منظومة المعتقدات والاتصالات.

إن التفاعل بين القواعد الرسمية وغير الرسمية يحدد المؤسسات في المجتمع والذي يشكل المحفز للناس والأشخاص ويحدد سلوكهم.

إن تحليل ووجود وتصميم وانجاز نظام الحوكمة الاقتصادية الوطنية جدٌ ضروري، ومهمة أساسية خاصة في الدول النامية، إذ إن الحوكمة هي طريقة أو أسلوب لإدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية لغر ض التنمية.

إن للحوكمة الاقتصادية دور مركزي في إدارة الاقتصاد وبشكل مستقر وثابت والأداء الاقتصادي الجيد عبر الزمن سوف يؤدي إلى نمو وتنمية اقتصادية مستدامة، وهذا يتضمن سياسات اقتصادية كلية تخلق بيئة مستقرة للنشاط الاقتصادي.

اقتصاد المعرفة والحوكمة

إن النظام المؤسسي والحوكمة من الأمور الأساسية المهمة لتحقيق نتائج جيدة في تحقيق وظائف الأعمدة الأربعة لاقتصاد المعرفة (الحوافز الاقتصادية، والإبداع، والتعليم، وتقنية المعلومات الاتصالات).

إن الاقتصادات المتقدمة تملك هياكل مؤسسية كبيرة معتمدين على النظام الديمقراطي وحرية السوق، ولكن من اجل تطوير اقتصاد المعرفة فان الأطر المؤسسية يجب أن تذهب إلى ابعد من ذلك إذ يجب أن تمتد إلى سوق العمل والأسواق المالية وأسواق السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية، إذ إن الاقتصاد والمؤسسات يتطلب منها تنظم نفسها نسبة إلى الاقتصاد المعرفي.

إن الفساد وسوء الإدارة وغياب ثقافة اقتصاد المعرفة أظهرت الحاجة الماسة إلى صياغة الستراتيجيات الاقتصادية في ظل المفهوم الجديد للاقتصاد الجديد حتى يمكن توافر المعلومات عن المخاطر المتوقعة لهذا النهج الجديد مع إحداث التكامل مع منهج تطبيق الحوكمة حتى يمكن تأسيس وصياغة إطار مؤسسي مناسب يؤكد وجود قواعد وهياكل ملزمة لكل الأطراف في العملية الاقتصادية.

وقد قامت منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO) بإجراء دراسة على مجموعة من الدول لقياس المتغيرات المؤثرة في النمو وذلك باستخدام التحليل ألعاملي فكانت أربعة متغيرات رئيسة هي المعرفة، والانفتاح الاقتصادي، ونظام الحوكمة، والنظام السياسي[١٢].

أبعاد الحوكمة

هناك ستة أبعاد Six Dimensions للحوكمة والتي تم قياسها وكما يأتي[١٣] :-

١. **التصويت والمسؤولية Voice and Accountability (VA):** يركز على مدى أو نطاق المساحة التي يستطيع فيها مواطن البلد من المشاركة في

الحكومة ، مثل حرية التعبير Freedom of Expression وحرية تكوين الاتحادات والجمعيات freedom of association وحرية الصحافة والإعلام free press and media.

٢. **الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence (PV):** يقيس إمكانية الحكومة في مواجهة عدم الاستقرار بوسائل غير دستورية أو عنيفة ويتضمن سياسات الحث على العنف والإرهاب أو عكس ذلك.

٣. **فعالية الحكومة Government Effectiveness (GE):** يركز على نوعية الخدمات العامة المقدمة ونوعية الخدمات المدنية ودرجتها.

٤. **النوعية التنظيمية Regulate Quality (RQ):** يقيس قدرة الحكومة على إيجاد السياسات الصحيحة في مجال الخطط والتنفيذ والأدوات المناسبة للتنفيذ وبالشكل الذي يسمح للقطاع الخاص بالنمو والتطور.

٥. **القاعدة القانونية Rule of Law (RL):** يقيس مدى ثقة المؤسسات والشركات بقدرة الحكومة بقواعد المجتمع القانونية وإمكانية التنفيذ خاصة ما يتعلق بحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وتعاملها مع الجرائم وأعمال العنف.

٦. **السيطرة على الفساد (Control of Corruption) (CC):** يقيس المؤشر مدى قدرة العاملين في القطاع العام على ممارسة أو الحصول على أموال خاصة ويتضمن ذلك الأرباح القليلة Petty أو الضخمة Grand.

كيفية حساب متغيرات الحوكمة

تم قياس الحوكمة ومتغيراتها من خلال التوزيع الطبيعي Normal Distribution مع وسط حسابي (٠) وانحدار معياري (١) وهذا يتضمن عمليا إن كل القيم تقع بين (-٢,٥) و (٢,٥) إذ إن القيمة الأقل (اقل من

الصفر) تمثل الحوكمة السلبية و(اكبر من الصفر) تمثل القيمة الأعلى وتمثل النتائج الأفضل للحوكمة[١٤].

الجانب التطبيقي

العراق

جدول (١)

النمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة في العراق للسنوات ١٩٩٦ – ٢٠٠٨

YEAR	EG IRAQ	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
١٩٩٦	٣٤,٧٨٣٣	–	–	–	–	١,٧٥–	١,٤٨–	٢,٠٧٣٣٣–
١٩٩٧	٢٥,٧٩٢٥–	–	–	–	–	١,٦٨–	١,٥٨–	٢,٠٧٠٠٠–
١٩٩٨	٣٤,٨٥٧١	–	–	–	–	١,٦٠–	١,٦٨–	٢,٠٧٠٠٠–
١٩٩٩	١٧,٥٨٢٣	–	–	–	–	١,٥١–	١,٧٠–	١,٩٦٣٣٣–
٢٠٠٠	١,٤٠٦٥	–	–	–	–	١,٤٣–	١,٨٣–	١,٨٨٠٠٠–
٢٠٠١	٢,٣٠٥٣	–	–	–	–	١,٦٠–	١,٧٥–	١,٨٩٣٣٣–
٢٠٠٢	٦,٩٠٠٢–	–	–	–	–	١,٥٩–	١,٥٨–	١,٨٦٨٣٣–
٢٠٠٣	٣٣,١٠١٣–	–	–	–	–	١,٧٨–	١,١٧–	١,٦٣٦٦٧–
٢٠٠٤	٥٤,١٥٨٩	–	–	–	–	٢,٠١–	١,٦٣–	١,٩٥٠٠٠–
٢٠٠٥	٤,٤٠٠٦	–	–	–	١,٥٩	١,٩٥–	١,٤٨–	١,٣٠١٦٧–
٢٠٠٦	١٠,١٥٨٢	–	–	–	–	١,٩٤–	١,٥٩–	١,٨١٥٠٠–
٢٠٠٧	٠,٤٠٨٦	–	–	–	–	٢,٠٤–	١,٤٥–	١,٨٠٥٠٠–
٢٠٠٨	٩,٧٧٦٠	–	–	–	–	١,٨٧–	١,٤٨–	١,٦٣٦٦٧–

SOURCE: Governance Matters vii, world bank ,٢٠٠٩

من جدول (١) نجد إن النمو الاقتصادي في العراق متذبذب بشكل كبير وهذا يرجع للظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها فهي (-٢٥%) عام ١٩٩٧، ثم ٣٤% عام ١٩٩٨، لينحدر إلى (-٣٣%) عام ٢٠٠٣، ثم ٠,٤% عام ٢٠٠٧ وأكثر من ٩٪ عام ٢٠٠٨.

أما الحوكمة ومتغيراتها فنجد إن أكثر المتغيرات سالبية كان الاستقرار السياسي إذ اجتاز معدل التوزيع الطبيعي السالب (-٢,٥) ليصل إلى (-٢,٦٩) عام ٢٠٠٨. ثم متغير النوعية التنظيمية والتي بدأت بالتحسن حيث كانت القيمة (-٢,٩٦) عام ١٩٩٦ لتصل إلى (-١,٠٩).

أما المتوسط العام للحوكمة فهو قريب من النقطة الدنيا إذ يتراوح قيمته بين (-٢,٠٧) عام ١٩٩٦ و(-١,٨٦) عام ٢٠٠٢ ثم (-١,٦٣) عام ٢٠٠٨، وهذه القيم متواضعة على قياس الحوكمة ويمكن أن تسمى بالحوكمة السلبية.

السعودية

جدول (٢)

النمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة في السعودية للسنوات ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨

GOV	CC	RL	RQ	GE	PV	VA	EG SAUDIA	YEAR
٠,٤٤٥٠٠٠-	٠,٥٧-	٠,٤٦	٠,٣٨-	٠,١٩-	٠,٤٧-	١,٥٢-	٣,٣٨٣٨١	١٩٩٦
٠,٣٤٣٣٣٣-	٠,١٩-	٠,٣٩	٠,٢٨-	٠,١٧-	٠,٣٠-	١,٥١-	٢,٥٩٢٦٧	١٩٩٧
٠,٢٢٥٠٠٠-	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,١٨-	٠,١٥-	٠,١٣-	١,٥٠-	٢,٨٣٤٥٧	١٩٩٨
٠,١٨٥٠٠٠-	٠,٣٣	٠,٢١	٠,٠٩-	٠,١٣-	٠,٠٧	١,٥٠-	٠,٧٤٨٥١-	١٩٩٩
٠.١٨٥٠٠٠-	٠.٣٨	٠.١١	٠.٠١-	٠.١٢-	٠.٠٢	١.٤٩-	٤.٨٦٤٥٧	٢٠٠٠
٠,١٦١٦٦٧-	٠,٤١	٠,١٣	٠,٠٥-	٠,٢٠-	٠,٢٥	١,٥١-	٠,٥٤٧٥٩	٢٠٠١
٠,٢٩١٦٦٧-	٠,٤٥	٠,١٦	٠,٠٩-	٠,٢٨-	٠,٤٥-	١,٥٤-	٠,١٢٧٧٥	٢٠٠٢
٠,٣١٠٠٠٠-	٠,٢٣	٠,٢٢	٠,٠١-	٠,٢٩-	٠,٣٨-	١,٦٣-	٧,٦٥٩٢٤	٢٠٠٣
٠,٤٤٠٠٠٠-	٠,٠٦-	٠,٢٠	٠,٠٢-	٠,٣١-	١,٠٤-	١,٤١-	٥,٢٦٧٣٥	٢٠٠٤
٠,٣٧٨٣٣٣-	٠,٠٢-	٠,١٤	٠,٠٢	٠,٤٠-	٠,٦٩-	١,٣٢-	٥,٥٥٣٢٤	٢٠٠٥
٠,٤١٦٦٦٧-	٠,١١-	٠,١٥	٠,١٨-	٠,٢١-	٠,٥٣-	١,٦٢-	٣,١٥٧٧٨	٢٠٠٦
٠,٣٩٦٦٦٧-	٠,١٦-	٠,١٩	٠,١٠-	٠,١٧-	٠,٥٢-	١,٦٢-	٣,٣٨٠٩٥	٢٠٠٧
٠,٢٥١٦٦٧-	٠,١١	٠,٣٣	٠,١٧	٠,٠١	٠,٣٩-	١,٧٤-	٤,١٥٢٩٨	٢٠٠٨

SOURCE: Governance Matters vii, world bank ,٢٠٠٩

من جدول ٢ يمكن ملاحظة الآتي:

معدل النمو الاقتصادي يتراوح بين ٢٪ و٤٪ خلال أعوام الدراسة بالرغم من انه قد حقق معدل نمو سالب في عام ١٩٩٩ ومعدل نمو منخفض جدا %(٠,٠١) عام ٢٠٠٢، إلا انه عاد ليرتفع إلى ٧٪عام ٢٠٠٣، ثم ٤٪ عام ٢٠٠٨.

أما متغيرات الحوكمة فنجد إن متغير التصويت والمسؤولية كان أكثر المتغيرات سلبية إذ تراوح بين (-١,٥٤) عام ١٩٩٦ و(-١,٧٤) عام ٢٠٠٨.

الحوكمة بشكل عام هو اقل من الصفر بالرغم من التحسن الطفيف في عام ٢٠٠٨ اذ أصبحت القيمة (-٠,٢٥) بعد أن كان (-٠,٤٤) عاملا ١٩٩٦.

الأردن

جدول (٣)

النمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة في الأردن للسنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٨

YEAR	EG JORDEN	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
١٩٩٦	٢,٠٨٣١٥	-٠,٣٧	-٠,٠٨	٠,١١	٠,٢٩	٠,٤٦	-٠,١٥	٠,٠٧٠٠٠٠
١٩٩٧	٣,٣١٣٥٨	-٠,٣٧	-٠,١٣	٠,٠٦	٠,٣٨	٠,٤٣	-٠,١٥	٠,٠٣٦٦٦٧
١٩٩٨	٣,٠١٢١١	-٠,٣٧	-٠,٢١	٠,٠٠	٠,٤٧	٠,٣٩	٠,١٦	٠,٠٧٣٣٣٣
١٩٩٩	٣,٣٨٩٥٦	-٠,٣١	-٠,١٣	٠,٠٠	٠,٣٥	٠,٣٨	٠,١٣	٠,٠٧٠٠٠٠
٢٠٠٠	٤,٢٤٥٧٧	-٠,٢٦	-٠,٠٦	٠,٠٠	٠,٢٣	٠,٣٧	٠,١٠	٠,٠٦٣٣٣٣
٢٠٠١	٥,٢٦٩٨٧	-٠,٥١	-٠,٢٦	٠,٠٦	٠,١٦	٠,٢٩	٠,٠٧	-٠,٠٣١٦٦٧
٢٠٠٢	٥,٧٨٣٦٩	-٠,٧٧	-٠,٤٧	٠,١٣	٠,٠٩	٠,٢١	٠,٠٥	-٠,١٢٦٦٦٧
٢٠٠٣	٤,١٨٠٠٣	٠,١٥	-٠,٣٢	٠,٢٤	٠,٢٢	٠,٣٢	٠,٣٩	٠,١٦٦٦٦٧
٢٠٠٤	٨,٥٥٩٣٣	-٠,٥٧	-٠,٣٨	٠,١٥	٠,٣٦	٠,٣٩	٠,٤٤	٠,٠٦٥٠٠٠
٢٠٠٥	٨,١٣٢٤٣	-٠,٤٩	-٠,٢٩	٠,٠٥	٠,٢٥	٠,٤٤	٠,٣٤	٠,٠٥٠٠٠٠
٢٠٠٦	٧,٩٧٥٦٥	-٠,٦٠	-٠,٦٥	٠,١٦	٠,٣٩	٠,٤٧	٠,٣٥	٠,٠٢٠٠٠٠
٢٠٠٧	٨,٨٩٨٦٩	-٠,٦٨	-٠,٣٢	٠,٢٢	٠,٣٦	٠,٥١	٠,٣٨	٠,٠٧٨٣٣٣
٢٠٠٨	٧,٩٠١٥٤	-٠,٧١	-٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٣٤	٠,٤٩	٠,٤١	٠,٠٨٠٠٠٠

SOURCE: Governance Matters vii, world bank ,٢٠٠٩

من الجدول ٣ يمكن استنتاج الآتي:

١. أن معدل النمو الاقتصادي في الأردن ارتفع خلال المدة ١٩٩٦-٢٠٠٨ من ٢% عام ١٩٩٦ إلى أكثر من ٥% عام ٢٠٠٢ ثم ٧% عام ٢٠٠٨.

٢. كان متغير التصويت والمسؤولية أكثر المتغيرات سلبية ضمن مؤشر الحوكمة إذ إن جميع القيم تقريبا سالبة ثم متغير الاستقرار السياسي الذي كانت معظم قيمه سالبة.

٣. إن قيم مؤشر الحوكمة كانت قريبة جدا من الصفر ماعدا السنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ كانت القيم سالبة.

سوريا

جدول (٤)

النمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة في سوريا للسنوات ١٩٩٦- ٢٠٠٨

YEAR	EG SYRIA	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
١٩٩٦	٩,٨٢٥٧٠	١,٦٣-	٠,٥٨-	٠,٤٠-	٠,٩١-	٠,٥٨-	٠,٨٣-	٠,٨٢١٦٧-
١٩٩٧	٥,٠٢٣٩٢	١,٥٥-	٠,٣٩-	٠,٦٥-	١,٠٤-	٠,٤٧-	٠,٧٥-	٠,٨٠٨٣٣-
١٩٩٨	٦,٧٨٥٢٩	١,٤٧-	٠,٢٠-	٠,٩٠-	١,١٧-	٠,٣٦-	٠,٦٦-	٠,٧٩٣٣٣-
١٩٩٩	٣,٥٥٣٦٦-	١,٥٠-	٠,٣٥-	٠,٩١-	١,١٥-	٠,٣٧-	٠,٦٦-	٠,٨٢٣٣٣-
٢٠٠٠	٠,٦٠٠٠٨	١,٥٣-	٠,٥١-	٠,٩٣-	١,١٢-	٠,٣٨-	٠,٦٧-	٠,٨٥٦٦٧-
٢٠٠١	٥,١٢٢١١	١,٥٥-	٠,٣٥-	٠,٨٣-	١,٠٣-	٠,٣٨-	٠,٤٨-	٠,٧٧٠٠٠-
٢٠٠٢	٥,٩١٢٦٩	١,٥٧-	٠,١٩-	٠,٨٣-	٠,٩٤-	٠,٣٨-	٠,٣٠-	٠,٧٠١٦٧-
٢٠٠٣	١,١١١٨٥	١,٥٧-	٠,٢٩-	٠,٩٤-	٠,٧٦-	٠,٤٣-	٠,٥١-	٠,٧٥٠٠٠-
٢٠٠٤	٦,٧١٨٨١	١,٥٢-	٠,٥٩-	٠,٩٩-	١,٠٢-	٠,٣٢-	٠,٥٦-	٠,٨٣٣٣٣-
٢٠٠٥	٦,٠٢٨٥٩	١,٥١-	٠,٨٩-	١,١١-	١,١٢-	٠,٤٥-	٠,٦٦-	٠,٩٥٦٦٧-
٢٠٠٦	٥,٢٠٠٠٨	١,٧٤-	٠,٥٢-	٠,٩٤-	١,٣٢-	٠,٦٨-	٠,٨٤-	١,٠٠٦٦٧-
٢٠٠٧	٦,٣٢٨٧٠	١,٧٧-	٠,٥٠-	٠,٨١-	١,٢٢-	٠,٥٥-	٠,٩٣-	٠,٩٦٣٣٣-
٢٠٠٨	٥,١٥٣٩٥	١,٧٥-	٠,٥٦-	٠,٦٧-	١,١٧-	٠,٥٤-	١,٠٧-	٠,٩٦٠٠٠-

SOURCE: Governance Matters vii, world bank ,٢٠٠٩

من الجدول ٤ نلاحظ إن معدل النمو الاقتصادي متذبذب بين أعلى معدل وأكثر من ٩% عام ١٩٩٦ واقل معدل (٣%-) عام ١٩٩٩ ثم ليرتفع إلى ١% عام ٢٠٠٣ والى أكثر من ٥% عام ٢٠٠٨

وأكثر المتغيرات سلبية في مؤشر الحوكمة كان التصويت والمسؤولية إذ أنها اقتربت من القيمة الأقل وهي (-٢,٥)، إذ التغيير كان باتجاه هذه القيمة خلال سنوات الدراسة، ثم متغير النوعية التنظيمية الذي كانت قيمه السالبة أكثر من -١٪.

تركيا

جدول (٥)

النمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة في تركيا للسنوات ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨

YEAR	EG TURKY	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
١٩٩٦	٧,٠٠٥٣٢	-٠,٤٤	-١,٤٩	٠,٠٢	٠,٥٤	٠,٠٠	٠,٠٠	-٠,٢٢٨٣٣٣
١٩٩٩٧	٧,٥٢٨٨٠	-٠,٥٥	-١,٢٦	-٠,٠٨	٠,٥٢	-٠,٠٤	-٠,١١	-٠,٢٥٣٣٣٣
١٩٩٨	٣,٠٩١٨٦	-٠,٦٥	-١,٠٣	-٠,١٧	٠,٤٩	-٠,٠٨	-٠,٢٢	-٠,٢٧٦٦٦٧
١٩٩٩	-٣,٣٦٥٣٤	-٠,٥٧	-٠,٩١	-٠,١٠	٠,٣٦	-٠,٠٧	-٠,٢٣	-٠,٢٥٣٣٣٣
٢٠٠٠	٦,٧٧٤٤٦	-٠,٤٨	-٠,٨٩	-٠,٠٤	٠,٢٣	-٠,٠٦	-٠,٢٤	-٠,٢٤٦٦٦٧
٢٠٠١	-٥,٦٩٧٤٨	-٠,٣٨	-١,٣٥	-٠,٠٤	٠,١٣	-٠,٠٩	-٠,٣٥	-٠,٣٤٦٦٦٧
٢٠٠٢	٦,١٦٣٨٤	-٠,٢٨	-١,٩٠	٠,٠٥	٠,٠٤	-٠,١٣	-٠,٤٦	-٠,٤٤٦٦٦٧
٢٠٠٣	٥,٢٦٥٢٧	-٠,١٣	-٠,٧٨	٠,١٣	٠,٠٨	-٠,٠٤	-٠,٢١	-٠,١٥٨٣٣٣
٢٠٠٤	٩,٣٦٢٨١	-٠,٠٥	-٠,٨٤	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,١٣	-٠,١٣	-٠,١٢٨٣٣٣
٢٠٠٥	٨,٤٠١٦٢	-٠,٠٥	-٠,٥٣	٠,٢٠	٠,١٨	٠,١١	٠,٠١	-٠,٠١٣٣٣٣
٢٠٠٦	٦,٨٩٣٤٩	-٠,١٢	-٠,٥٩	٠,١٧	٠,٢٠	٠,٠١	٠,٠٨	-٠,٠٤١٦٦٧
٢٠٠٧	٤,٤٥٢٤٢	-٠,٢٠	-٠,٧٧	٠,٢٣	٠,٢٣	-٠,٠١	٠,٠٩	-٠,٠٧١٦٦٧
٢٠٠٨	١,٠٦٠١٧	-٠,١٩	-٠,٧٣	٠,٢٠	٠,٢٢	٠,٠٩	٠,٠١	-٠,٠٦٦٦٦٧

SOURCE: Governance Matters vii, world bank ,٢٠٠٩

من الجدول ٥ يمكن استنتاج الآتي:

١. إن معدل النمو الاقتصادي في تركيا خلال سنوات الدراسة قد انخفض من ٧٪ عام ١٩٩٦ إلى اقل من -٣% في ١٩٩٩، ثم لترتفع إلى أكثر من ٩٪ عام ٢٠٠٤، ثم لينخفض إلى ١% عام ٢٠٠٨.
٢. كان أكثر المتغيرات سلبية في الحوكمة متغير الاستقرار السياسي بالرغم من تحسنه من (-١,٤٩) عام ١٩٩٦ إلى (-٠,٧٣) عام ٢٠٠٨. ثم متغير التصويت والمسؤولية والسيطرة على الفساد.
٣. ظهر الحوكمة بقيم سالبة إلا أنها في تحسن خلال سنوات الدراسة إذ كانت (-٠,٢٢) عام ١٩٩٦، ليصبح (-٠,٠٦).

إيران

جدول (٦)

النمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة في إيران للسنوات ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨

YEAR	EG IRAN	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
١٩٩٦	٦,١٦٣١٦	١,٣٥-	٠,٥٤-	٠,٧٢-	١,٧٢-	١,٠٣-	٠,٩٦-	١,٠٥٣٣٣-
١٩٩٧	٣,٩١٣٨٥	١,١١	٠,٥٠-	٠,٦٢-	١,٦٣-	٠,٧٤-	٠,٧٣-	٠,٥١٨٣٣-
١٩٩٨	٣,٢٤٩٤٥	٠,٨٧-	٠,٤٦-	٠,٥٢-	١,٥٤-	٠,٤٥-	٠,٥١-	٠,٧٢٥٠٠-
١٩٩٩	٤,١٥١٦٢	٠,٩٢-	٠,٤٣-	٠,٤٥-	١,٥٤-	٠,٤١-	٠,٥١-	٠,٧١٠٠٠-
٢٠٠٠	٢,٨٠١٣٣	٠,٩٦-	٠,٤١-	٠,٣٩-	١,٥٤-	٠,٣٧-	٠,٥٢-	٠,٦٩٨٣٣-
٢٠٠١	٣,٨٤١٤٠	١,٠٣-	٠,٦٠-	٠,٤٦-	١,٤١-	٠,٤٦-	٠,٣٨-	٠,٧٢٣٣٣-
٢٠٠٢	٧,١٦٧٤٢	١,١١-	٠,٧٩-	٠,٥٣-	١,٢٩-	٠,٥٥-	٠,٢٥-	٠,٧٥٣٣٣-
٢٠٠٣	٦,٩٦٠٥٥	١,٢٨-	١,٠٤-	٠,٤٩-	١,١١-	٠,٥٣-	٠,٣٠-	٠,٧٩١٦٧-
٢٠٠٤	٤,٣٩٦٣١	١,٢٧-	١,٠٦-	٠,٥٩-	١,٢٦-	٠,٥٤-	٠,٥٠-	٠,٨٧٠٠٠-
٢٠٠٥	٤,٩٠٥٣٠	١,٢٤-	١,١٢-	٠,٧٦-	١,٤٦-	٠,٧٥-	٠,٥٢-	٠,٩٧٥٠٠-
٢٠٠٦	٦.١٥١٩٠	١.٥٠-	١.٣٠-	٠.٧١-	١.٥٥-	٠.٨١-	٠.٥٠-	١.٠٦١٦٧-
٢٠٠٧	٧,٤٩٩٨٣	١,٤٩-	١,٢٧-	٠,٧٥-	١,٥١-	٠,٨٥-	٠,٥٣-	١,٠٦٦٦٧-
٢٠٠٨	٣,٤٩٧٧٩	١,٤٨-	١,٠٦-	٠,٧٥-	١,٦٣-	٠,٨٠-	٠,٧١-	١,٠٧١٦٧-

SOURCE: Governance Matters vii, world bank ,٢٠٠٩

يُوضح الجدول ٦ الآتي:

١. النمو الاقتصادي في إيران يتراوح بين أعلى قيمة ٧% للأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ واقل قيمة ٢% في عام ٢٠٠٠ ثم لينخفض إلى ٣% عام ٢٠٠٨، وهو نمو غير مستقر خلال سنوات الدراسة.
٢. أكثر المتغيرات سلبية في الحوكمة هو النوعية التنظيمية والذي جميع قيمه اكبر من ١- % ثم التصويت والمسؤولية وقواعد القانون.
٣. تطور مؤشر الحوكمة باتجاه سلبي خلال السنوات ١٩٩٦ -٢٠٠٨ حيث تقترب القيم من القيمة الدنيا إذ كانت (-١,٠٥) عام ١٩٩٦، ثم (-٠,٧٩) عام ٢٠٠٣ ثم لترتفع إلى (-١,٠٧) عام ٢٠٠٨.

الكويت

جدول (٧)

النمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة في الكويت للسنوات ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨

GOV	CC	RL	RQ	GE	PV	VA	EG KUWAIT	YEAR
٠,١٩٦٦٦٧	٠,٥٧	٠,٧٩	-٠,٠٤	٠,٢٨	٠,٠٤	-٠,٤٦	-٢,٧٠٢٧	١٩٩٦
٠,٣١٠٠٠٠	٠,٨٣	٠,٨٠	-٠,٠٣	٠,٤٢	٠,٢٠	-٠,٣٦	١,١٩٠٥	١٩٩٧
٠,٣٥٣٣٣٣	١,٠٩	٠,٨٢	-٠,٠٢	٠,١٥	٠,٣٥	-٠,٢٧	٣,١٥٨٥	١٩٩٨
٠,٣٦٣٣٣٣	١,٠٧	٠,٨٠	-٠,٠٣	٠,١٣	٠,٤٨	-٠,٢٧	-٤,٩١١١	١٩٩٩
٠,٣٦٥٠٠٠	١,٠٤	٠,٧٨	-٠,٠٥	٠,٠٩	٠,٦١	-٠,٢٨	٤,٦٨٤٧	٢٠٠٠
٠,٣٤٣٣٣٣	١,٠٦	٠,٧٦	٠,١٨	٠,١٠	٠,٢٩	-٠,٣٣	٠,٢١٦١	٢٠٠١
٠,٣٢٣٣٣٣	١,٠٨	٠,٧٥	٠,٤١	٠,١١	-٠,٠٣	-٠,٣٨	٣,٠١٨٥	٢٠٠٢
٠,٢٩٥٠٠٠	٠,٩٠	٠,٧٥	٠,٣٨	٠,٢٠	-٠,٠٢	-٠,٤٤	١٧,٣٢١١	٢٠٠٣
٠,٣٩٨٣٣٣	٠,٨٨	٠,٧٢	٠,٨٠	٠,٢٩	٠,٠٦	-٠,٣٦	١٠,٦٩٦٤	٢٠٠٤
٠,٢٨٠٠٠٠	٠,٧٩	٠,١٥	٠,٥٣	٠,٤٦	٠,٠٦	-٠,٣١	١٠,٥١٣٨	٢٠٠٥
٠,٣٧٦٦٦٧	٠,٧١	٠,٧٢	٠,٤٣	٠,٣٦	٠,٢٤	-٠,٢٠	٥,٢٠٨٨	٢٠٠٦
٠,٢٥٥٠٠٠	٠,٤٦	٠,٧٠	٠,٢٩	٠,١٩	٠,٤١	-٠,٥٢	٤,٣٤٦٦	٢٠٠٧
٠,٢١١٦٦٧	٠,٥٠	٠,٧٠	٠,٠٤	٠,١١	٠,٤٥	-٠,٥٣	٦,٣٢٥٠	٢٠٠٨

SOURCE: Governance Matters vii, world bank ,٢٠٠٩

يوضح الجدول ٧ النقاط الآتية:-

١. إن معدل النمو الاقتصادي في الكويت قد حدث فيه طفرات كبيرة فبعد أن كان (٢,٧%) عام ١٩٩٦، ارتفع ليكون أكثر من ١٧% عام ٢٠٠٣ ثم ١٠% عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ثم ٦% عام ٢٠٠٨.
٢. أكثر متغيرات الحوكمة ايجابية كان متغير السيطرة على الفساد إذ إن قيمه قد اقتربت من ١ في بعض السنوات، وبالرغم من انخفاضها في السنوات الأخيرة إلا إنها كانت ضمن القيمة الموجبة ، ثم متغير القاعدة القانونية الذي كان مستقرا تقريبا عند القيمة (٠,٧٠) لسنوات الدراسة.
٣. إما مؤشر الحوكمة كمتوسط عام احتفظ بالقيم الموجبة خلال المدة وقد تطورت ولكن بشكل طفيف تراح بين (٠,٣٠) و (٠,٢٥).

وقد تم إجراء تحليل الانحدار لجميع دول العينة لدراسة تأثير متغيرات الحوكمة، وكذلك مؤشر الحوكمة الإجمالي في النمو الاقتصادي فكانت النتائج غير معنوية ولجميع الدول لان قيم الحوكمة معظمها سالبة وقريبة من الصفر لمعظم الدول باستثناء الكويت، وقد أشار إلى هذه الظاهرة كل من الباحثان Daniel Kaufman و Aart Kraay في البحث الموسوم (Growth without Governance نمو بدون حوكمة)[١٥]، إذ قام الباحثان بإجراء الدراسة على أكثر من ١٧٥ دولة متقدمة ونامية، وتوصلت الدراسة إلى إن الدول المتقدمة كان تأثير الحوكمة ومتغيراتها ذات تأثير موجب ومعنوي في النمو الاقتصادي أما الدول النامية (دول أمريكا اللاتينية) كان تأثير الحوكمة سالب في معدل النمو أي نمو بدون حوكمة وقد توصل الباحثان الى أن هناك سببين رئيسين هما:

الأول: تطبيق مؤشرات الحوكمة الجيدة في الدول المتقدمة good governance، وعدم تطبيق الحوكمة وسلبية التطبيق في الدول النامية.

الثاني: غياب الدورات القوية Virtuous Circles في الدول المتقدمة ووجودها في الدول النامية.

مؤشر الاقتصاد المعرفي

أصدر البنك الدولي الاقتصاد المعرفي لأكثر من ١٧٠ دولة، واعتبارا من سنة ١٩٩٥ وبمدد زمنية مختلفة وليست سنوية، تم احتساب قيمة المؤشر بعد دراسة أكثر من ثمانين متغيرا تمثل النظام المؤسسي والحوافز الاقتصادية والإبداع والتعليم وتقنية المعلومات والاتصالات، ويتراوح قيمة المؤشر بين أعلى قيمة وهي ١٠ وأدنى قيمة ٠.

والجدول الآتي يبين قيم مؤشر الاقتصاد المعرفي لدول العينة باستثناء العراق حيث إنه لم يتم حساب المؤشر في تقارير البنك الدولي لحد الآن.

جدول (٨)

مؤشر الاقتصاد المعرفي لدول العينة لسنوات مختلفة

الدولة السنة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩
السعودية	٥,٠٣	٤,٤٦	٤,٩٥	٥,٣١
الأردن	٥,٥٧	٥,٦٢	٥,١٢	٥,٥٤
سوريا	٣,٥٨	٢,٩٦	٢,٤٧	٣,٠٩
تركيا	٥,٦٣	٥,٦٠	٥,٢٢	٥,٥٥
إيران	٣,٧٨	٣,٥٦	٣,٤٤	٣,٧٥
الكويت	٥,٩٩	٦,٢٤	٥,٨٥	٥,٨٥

Source:www.worldbank.org/KAM

من الجدول ٨ يمكن ملاحظة إن أكثر الدول تطورا في مؤشر الاقتصاد المعرفي هي الكويت التي كانت قيمة المؤشر فيها أكثر من ٥ لجميع السنوات، ثم تركيا، واقل الدول هي سوريا، وإيران.

ومن مقارنة الجداول (١-٧) مع الجدول (٨) نجد أن الدول التي حققت مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي فيها قيم موجبة كانت قيم مؤشر الاقتصاد المعرفي مرتفعة.

الاستنتاجات

١. ظهر من نتائج التحليل الاقتصادي إن أكثر الدول تطورا في مجال الحوكمة هي الكويت ، ثم تركيا
٢. إن الدول الأكثر سلبية في مجال الحوكمة كان العراق فإيران إذ إن معظم قيم المتغيرات كانت تتطور بشكل أكثر سالبيه.
٣. جميع دول المنطقة لازالت ضمن القيم الأقل من مؤشر الحوكمة بالمقارنة مع دول العام
٤. ظهر مؤشر الاقتصاد المعرفي في الكويت وتركيا أكثر ارتفاعا من بقية دول العينة، بينما كانت سوريا وإيران هي الأقل في هذا المؤشر.

المقترحات

١. تحديد مهام الدولة الاقتصادية ومجالاتها من حيث الشكل والحجم لعدم حصول التعارض والتداخل بين المهام الاقتصادية للقطاع الخاص والقطاع العام.
٢. إنشاء مؤسسات الحوكمة الاقتصادية المناسبة لكل دولة وتهيئة الإدارات الكفوءة لممارسة الرقابة النشطة والفاعلة على جميع القطاعات.
٣. خلق البيئة الاجتماعية والمؤسسية الداعمة لمتغيرات الحوكمة لتهيئة الأرضية والمناخ المناسب للنشاط الاقتصادي.

Effect of Governance in Economic Growth in shadow of Knowledge economy

A Study in Iraqi's Economy and Neighboring Countries

Dr.Mohamad N. Mahmood
Lecturer
Department of Financial and Banking Science College of Administration and Economic/ University of Mosul

Abstract

The objective of is study is to define the Governance and study its variables (voice and accountability, political stability, government effectiveness, equality quality, rules of law, and control of corruption), and study effect of governance on knowledge economy and in Iraq and countries border.

The result of study shows that countries which have good governance have high growth and high indicators of knowledge economy

الهوامش والمصادر

(١) Morijana Badunmm, quality of governance and economic growth in Croatia economic faculty, Zagreb, (٢٠٠٥), P.١.

(٢) Turbit Neville, Governance and project Governance, www.perfectproject.com.au, (٢٠٠٥), P.١١.
(٣) (SOA), Service Oriented Architecture, http://media.teachtarget.com (٢٠٠٧), P.٤
(٤) United Nations (UN)),Globalization and Governance report, to the secretariat, group of expert on the UN program in public administration and finance,www.un.org (٢٠٠٠), P.٢
(٥) Ekpo Akpan, economic governance and partnership for African development (NEPAD), University of UYO, Akwa ibom State, Nigeria (٢٠٠٢), P P ٧-٩.

(٦) طارق نوير، تعزيز القدرات الإحصائية والحوكمة الرشيدة:حالة مصر، مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، القاهرة، مصر (٢٠٠٢)، ص ص ٨-٩.
(٧) المصدر السابق، ص٧.
(٨) المصدر السابق، ص ٨.
(٩) الأمم المتحدة، استعراض تطلعي لتعزيز وضع برنامج متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥، تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة ، نيويورك، (٢٠١٠)، ص ١.
(١٠) حركة عدم الانحياز ، الوثيقة الختامية، مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، شرم الشيخ، مصر (٢٠٠٩)، ص ٢.
(١١) Kaufman, Daniel & Kraay, Art ,Growth without Governance, world bank institute, ٢٠٠٥, P.٦.
(١٢) World bank, Building Knowledge economy: advance strategies for development, world bank institute, (٢٠٠٧), PP .٧-٩.
(١٣) Kaufman& Masruzzi, Governance Matters vii aggregate and individual governance indicators ١٩٩٦-٢٠٠٨,the world bank, development research group (٢٠٠٩), P.٦.
(١٤) المصدر السابق، ص ١٥
(١٥) المصدر السابق، ص ٢٨.